

قانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٨٩

بربط موازنة هيئة القطاع العام للثروة الداجنة والحيوانية

للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى (

قدرت كل من استخدامات وإيرادات هيئة القطاع العام للثروة الداجنة والحيوانية للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ١٢١١٨٠٠٠ جنيه (فقط وقدره اثنا عشر مليوناً ومائة وثمانية عشر ألف جنيه) وذلك وفقاً لما يلي :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ١١٩٩٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أحد عشر مليوناً وتسعمائة وثلاثة وتسعون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

الباب الأول - الأجور بمبلغ ٤٧٥٠٠٠ جنيه .

الباب الثاني - النفقات الجارية والتحويلات الجارية ١١٥١٨٠٠٠ جنيه منه مبلغ ١٠٢٣٥٠٠٠ جنيه فائض الحكومة .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ١٢٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وخمسة وعشرون ألف جنيه) بالباب الرابع - التحويلات الرأسمالية

ثالثاً - الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ١١٩٩٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أحد عشر مليوناً وتسعمائة وثلاثة وتسعون ألف جنيه) بالباب الثاني إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعاً - الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ١٢٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وخمسة وعشرون ألف جنيه) بالباب الثالث - إيرادات رأسمالية متنوعة .

(المادة الثانية)

يجوز بموافقة وزارة المالية زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حقيقية مماثلة في الإيرادات ، ويتم تعديل الموازنات تبعاً لذلك دون التأثير على فائض الحكومة أو ترتيب أية أعباء على الموازنة العامة للدولة .

(المادة الثالثة)

لا يجوز استخدام الوفورات في اعتمادى رسم الدمغة النسبي وفوائد بنك الاستثمار القومى في غير الأغراض المخصصة لها .

(المادة الرابعة)

الأنشطة التي تباشرها الهيئة بموجب قرار إنشائها وكانت تحصل تكاليفها من الشركات يجوز بموافقة مجلس الإدارة بالهيئة واعتماد الوزير المختص الاستثمار في تحصيل تكاليف تلك الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر وذلك بعد موافقة وزارة المالية .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٨٩
يهم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ ذى القعدة سنة ١٤٠٩ (٢٩ يونيو سنة ١٩٨٩) .

حسنى مبارك

(القيمة بالجنبيه)

الموازنة الجارية والرأسمالية طهية القطاع العام للثروة الداجنة والحيو انية
للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩

رابط	مشروع	الإيرادات	رابط	مشروع	الاستخدامات
١٩٨٩/٨٨	١٩٩٠/٨٩	١١٩٩٣٠٠٠	١٩٨٩/٨٨	١٩٩٠/٨٩	(١) استخدامات جارية : باب ١ - الأجور باب ٢ - النفقات الجارية والتحويلات الجارية جملة (١) استخدامات جارية (ب) استخدامات رأسمالية : باب ٣ - استخدامات استثمارية باب ٤ - تحويلات رأسمالية جملة (ب) الاستخدامات الرأسمالية إجمالي الاستخدامات
١٣٦٣٢٠٠٠	١١٩٩٣٠٠٠	١١٩٩٣٠٠٠	١٣٦٣٢٠٠٠	١١٩٩٣٠٠٠	جملة (١) استخدامات جارية (ب) استخدامات رأسمالية : باب ٣ - استخدامات استثمارية باب ٤ - تحويلات رأسمالية جملة (ب) الاستخدامات الرأسمالية إجمالي الاستخدامات
٢٧٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠	٢٧٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠	جملة (١) استخدامات جارية (ب) استخدامات رأسمالية : باب ٣ - استخدامات استثمارية باب ٤ - تحويلات رأسمالية جملة (ب) الاستخدامات الرأسمالية إجمالي الاستخدامات
١٣٦٥٩٠٠٠	١٢١١٨٠٠٠	١٢١١٨٠٠٠	١٣٦٥٩٠٠٠	١٢١١٨٠٠٠	جملة (١) استخدامات جارية (ب) استخدامات رأسمالية : باب ٣ - استخدامات استثمارية باب ٤ - تحويلات رأسمالية جملة (ب) الاستخدامات الرأسمالية إجمالي الاستخدامات